

المحاضرة الثالثة

المحور الأول الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

2- مساهمة أرسطو (384-322 ق.م): يشبه أرسطو أفلاطون في أن كليهما يخضع الاقتصاد للأخلاق. وقد سجل أرسطو جل أفكاره في كتابيه "السياسة" و "الأخلاق". ومن أهم إسهاماته التي كان لها جانب اقتصادي:

أ- نشأة المدينة: لم يكتف أرسطو بتفسير أفلاطون الذي ارجع أصل المدينة إلى العامل الاقتصادي، وبين أن المدينة ظهرت نتيجة للتطور التاريخي ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية التي ذكرها أفلاطون.

ب- نظام الملكية: انتقد أرسطو الآراء التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء مكانها نظام ملكية جماعية، حيث يقول أن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع ما ينتجونه معا فيما بينهم وهذه المنازعات كفيلة بأن تؤذي النظام. لهذا فضل أرسطو نظام الملكية الخاصة ودافع عنه، وحجته في ذلك أن هذا الأخير مؤسس على حب الذات، وبدافع هذه النزعة المتأصلة في كل فرد فإنه يسعى دوما لتنمية ما يملكه من أموال فتتنامى الثروة وتندفع عجلة الإنتاج في سبيل إشباع المزيد من الحاجات المادية لأفراد المدينة.

ج- نظام الرق: دافع أرسطو عن نظام الرق، وبرر أرسطو ذلك بأن التفاوت الطبيعي بين الناس حقيقة وعدم التساوي بينهم مسألة طبيعية لا سبيل لإنكارها، فالإنسان لم يولد متساويا مع الآخرين.

د- القيمة: كان أرسطو أول من أبرز التفرقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. فعرف القيمة الاستعمالية لأي سلعة بأنها "قيمة الإشباع الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها أو يستعملها". أما القيمة التبادلية فهي "قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعته بغيرها من السلع".

ه- النقود ووظائفها: ذكر أرسطو في مناقشته لموضوع النقود أن الحياة الاقتصادية لأي مجتمع تتطلب بالضرورة إجراء عمليات المبادلة. وعمليات المبادلة هذه اتخذت بادئ الأمر صورة المقايضة، ولكن صعوبات هذه الأخيرة ورغبة الأفراد في تفاديها دفعتهم إلى اختيار سلعة معينة لتكون بمثابة الوسيط في المبادلة. وهذه السلعة هي ما يعرف بالنقود كأداة للتبادل وهي وظيفتها الأساسية حسب أرسطو. وفي مناقشته حول المبادلة المتكافئة- وهي المبادلة التي يحصل فيها كل من طرفيها البائع والمشتري على قدر المساواة تماما لما يعطيه للطرف الآخر- قادتته إلى ملاحظة هامة وهي إمكانية استخدام النقود كمقياس للقيمة. وفي مناقشته حول مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجاته، تضمنت إمكانية اختزان الثروة الفائضة في صورة نقدية وهذا أوحى إليه بوظيفة ثالثة للنقود وهي مستودع للقيمة.

و- الفائدة: كان يرى نفس رأي أفلاطون، وأوضح أنه لا يوجد أي مبرر للتفريق بين الفائدة على القروض التي تستخدم لأغراض الاستهلاك، أو تلك الخاصة بأغراض التجارة.

ز- الاحتكار: عرق أرسطو الاحتكار بأنه انفراد بائع واحد لسلعة معينة في السوق، ولا حظ كيف أن المحتكر يستطيع فرض الثمن الذي يرغب به ويحقق أرباحا طائلة نتيجة لذلك. لهذا وجه نقدا عنيفا للاحتكار وقام بتحريمه لأنه يجافي مبدأ العدالة في عمليات المبادلة.

ثالثا: الفكر الاقتصادي عند الرومان

الرومان شعب استقر في وسط شبه الجزيرة الإيطالية ابتداء من القرن 12 ق.م، وقاموا بتأسيس مدينة روما القديمة، ثم عملوا على تنظيم وتطوير مؤسساتها السياسية والعسكرية، وبدأت بالتوسع تدريجيا وأصبحت جذورها شاسعة امتدت من شبه الجزر الإيطالية وشواطئ أوروبا الاطلسية غربا إلى بلاد ما بين النهرين وساحل بحر القزوين شرقا، ومن وسط أوروبا شمال جبال الألب إلى الصحراء الإفريقية الكبرى والبحر الأحمر جنوبا.

I- المظاهر العامة للحياة في الحضارة الرومانية

1- النظام العبودي: كان نظام الإنتاج السائد مبني على عمل الرقيق، وهو ما أفرز نشوء مجتمع طبقي يقوم على وجود طبقتين أساسيتين في المجتمع هما طبقة الأسياد، وطبقة العبيد.

2- معارضة الديمقراطية: رفض مفكرو وفلاسفة الرومان كل ماله صلة بالمفهوم الديمقراطي للحكم وفضلوا النظام الملكي، وقد اعتبر سينيكا- احد الفلاسفة- أن حكم الطغيان -الملكي- أفضل من الحكم الديمقراطي لأن الجماهير أكثر طغيانا وظلما وفسادا من الحاكم الفرد.

3- النشاط الاقتصادي: اهتم الرومان بالزراعة واعتبروها أجل حرفة ومن أمثلتهم شيشرون الذي جعل للزراعة المرتبة الأولى في سلم تفضيلاته بين الأنشطة الاقتصادية، لأن الزراعة في رأيه هي القطاع الرائد الذي يسد حاجات المجتمع. أما المهن الأخرى في مجال الزراعة والتجارة فإنها تأخذ مكانها أسفل سلم التفضيلات. ولكن على إثر الغزوات الرومانية اتسع حكم روما مما أدى إلى انتقال الامبراطورية الرومانية من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري.

II- إسهام الرومان في الفكر الاقتصادي: إن إسهام الرومان في الفكر الاقتصادي لا يقف عند تحديد النشاط الاقتصادي الأفضل، بل إن القانون الروماني كان ذا تأثير واضح على الفكر الاقتصادي. ومن أهم الأفكار التي أثر بها القانون الروماني على الفكر الاقتصادي:

1- فكرة القانون الطبيعي: وتتلخص هذه الفكرة في الاعتقاد بأن هناك قانونا طبيعيا ليس من وضع الإنسان ولكنه من خلق الطبيعة التي أوجدت القواعد وجعلت بني البشر يخضعون لها، وأن هذا القانون يحكم وينظم الحياة الاقتصادية كما هو الحال عندما تنظم القوانين الطبيعية الأخرى الظواهر الطبيعية ووظائف أعضاء جسم الإنسان. ويتميز هذا القانون بصفتي الدوام والعمومية فهو دائم لا يتغير من زمن لآخر، وعام ينطبق على كافة البلاد والناس.

2- فكرة المذهب الفردي: من المبادئ القانونية التي قررها الرومان:

أ- حق كل شخص في أن يعقد ما يشاء من العقود، وفي أن يفعل ما يشاء بملكه ويمنع الغير عنه كما يشاء وكلما أراد- الصفة المطلقة للملكية الفردية-

ب-المذهب الفردي يقر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة لا تتدخل فيها الدولة ولا تحددها إلا للضرورة القصوى.

III- بعض الأفكار الاقتصادية لدى فلاسفة الرومان:

-النقود: التأكيد على ضرورة ارتباط النقود بقيمتها الذاتية؛

- القيمة: اهتموا بالأسعار فقط وقرروا أنها تابعة للعرض والطلب؛

- الربا: كانت شائعة ومعروفة عند الرومان، ولكن اختلف موقف الفلاسفة فمنهم من ذمها وحرمها مثل شيشرون، ومنهم من أجازها ولكن في حدود مثل سينيكا؛

ختاماً، يمكن القول أن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة لم يصطبغ بالصبغة العلمية، إنما كان منبثقا من خلفيات فلسفية. فالنسبة للحضارات الشرقية القديمة لم يكن هناك فكر اقتصادي واضح محدد المعالم، حيث لم تكن هناك أفكار تهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية والعوامل التي تحكمها. أما في الحضارة اليونانية فقد ترك فلاسفة الإغريق بعض الأفكار الاقتصادية السليمة، فأفكار أفلاطون مثلا بالرغم من أنها حملت من المثالية ما جعلها لا تجد طريقا إلى الواقع التطبيقي إلا أنها اشتملت على الكثير من الحقائق، كما وصل بعضها إلى ذروتها في العصر الحديث مثل فكرة أهمية تقسيم العمل كأساس لأي زيادة في كفاءة الإنسان ومن ثم زيادة الإنتاج كما ونوعا. وفكرة النقود الصورية وعدم استخدام الذهب والفضة كنقود، فقد تم التخلي عن الدولار الذهبي واستبعاد الذهب نهائيا من النظام النقدي الدولي عام 1971. أما أرسطو فلم يقتصر في بحثه على وصف الواقع وتحديد المعلومات، بل حاول أن يقف وقفات تحليلية لبعض الظواهر والاقتصادية ويبدو هذا واضحا في مناقشته للنقود ووظائفها، ولنظام الملكية حيث بدأ بنقد نظام الملكية الجماعية وكيف أن عيوبه ستؤدي في النهاية إلى زواله ثم أوضح أن نظام الملكية الخاصة هو الأفضل، ودافع عليه بقوة مما جعل بعض الكتاب يقول أن أرسطو يعبر مسبقا عن فكر أوروبا في القرن 19 وليس الفكر الذي كان سائدا في عصر الإغريق. أما بالنسبة للفكر الروماني فقد كان

أدنى بكثير من مستوى الفكر اليوناني ، وبصفة عامة يمكن القول انه تميز بالضحالة والقصر الفلسفي.

مراجع المحور الأول:

1. الطيب داودي، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي-الاشتراكي-والإسلامي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان 2010.
2. زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي نظرة تاريخية مقارنة، www.kottobarabia.com
3. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة 1995
4. حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، الجزء 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة النشر غير موجودة.
5. عبد الرحمان يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة 4، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
6. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
7. محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008

8. Pierre Garelo, **Cours d'histoir de la pensée économique**, Université Paul Cézanne Aix-Marseille 3, 2010-2011.
9. Harry Landerth & David Colander, **History of Economics Thought**, PTH Presse, London, 2015.